الجمهورية الجزائريـــة الديمقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الاجتماعية

السنة الأولى LMD

محاضرات في مقياس:

مدخل إلى علم الاقتصـــاد

د. أسماء عدائكة

محاضرات على الخط موجه إلى طلبة سنة أولى LMD علوم اجتماعية

الموسـم الجامعـي: 2023/2022

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

أولا :

مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد

1- علم الاقتصاد : مفاهيم أساسية

أن المفاهيم المقدمة لعلم الاقتصاد كثيرة ومتعددة، ويصعب إعطاء تعريف محدد ودقيق لهذا المجال من العلوم، والسبب في ذلك يعود إلى ما تتميز به العلوم الاجتماعية بشكل عام من ترابط وتأثير متبادل فيما بينها ذلك أن موضوعها واحد وهو الإنسان وسلوكه المتنوع والمعقد، وبشكل خاص يتعلق الأمر باتساع هذا المجال وبالعديد من الإشكاليات التي تطرح والتي تعتبر إجاباتها موضوع هذا العلم، ولذلك سنخصص هذا المحور لتقديم وعرض بعض المفاهيم والتعريفات لعلم الاقتصاد والمقدمة من طرف الخبراء والباحثين الاقتصاديين، كمحاولة من خلالها يمكن توضيح أهم معالم وحدود هذا المجال من العلوم، وكذا حصر أهم الموضوعات والمشكلات التي ترتبط مباشرة بما يدرسة هذا العلم.

1 - 1 الاقتصاد علم دراسة المصلحة الشخصية :

يرى الاقتصاديون التقليديون الكلاسيك) أنه واستنادا إلى الغاية من النشاط الاقتصادي وهي المصلحة الشخصية التي تعتبر هي المحرك للإنسان وللنظام الاقتصادي، وهي تنصرف إلى أن الإنسان يبذل جهدا طبيعيا لتحسين وضعه، وهكذا فإن علم الاقتصاد هو علم المصلحة الشخصية، أي علم موضوعه التصرف الإنساني. وما يعاب في هذا التعريف أنه يخلط نطاق علم الاقتصاد بمجالات علوم أخرى تتم كذلك بالتصرف الإنساني.

1 - 2 الاقتصاد علم إشباع الحاجات :

اتجه بعض الاقتصاديين إلى النظر إلى إشباع الحاجات على أنه الغاية الأساسية للفرد من نشاطه الاقتصادي، وبالتالي تصبح هنا هي المحدد الرئيسي لنطاق علم الاقتصاد، لكن يعتبر هذا التحديد واسع، إذ أن كل نشاط إنساني يستهدف غالبا إشباع حاجة في النفس، ولذلك اشترط البعض أن تكون الحاجة موضوع علم الاقتصاد "حاجات مادية"، ومع ذلك لم يسلم هذا الرأي كذلك من النقد، حيث أن بعض الحاجات المادية تدخل أيضا في مجال علوم أخرى كالصحة والتغذية، بينما بعض الحاجات غير المادية تمتد إليها الدراسات الاقتصادية كالحاجة إلى شراء كتاب، أو قيام الدولة أو الأفراد بإنفاق الأموال وبذل الجهود البناء دور للعبادة بهدف تدعيم العقيدة الدينية، أو قيام دولة بدفع أموال إلى دولة أخرى على سبيل المعونة بهدف تقوية العلاقات السياسية.

1 - 3 الاقتصاد علم الثروة :

ذهب كثير من الاقتصاديين إلى أن الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الثروة ، وبذلك هم يقررون أن تكوين الثروة هي مجال البحث لعلم الاقتصاد، ففي كتابه " ثروة الأمم " (1776م) عرف آدم سميث علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في أسباب الثروة عند الأمم، ويرى أن الموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو زيادة ثروة وقوة هذه الدولة. وفي نفس هذا الاتجاه الفكري ذهب جان باتست ساي J.B. Say في مؤلفه المعنون ب " مطول في الاقتصاد السياسي" (183م)، بالقول بأن علم الاقتصاد هو علم المعرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها، كذلك ألفريد مارشال A . Marshall في مؤلفه " مبادئ علم الاقتصاد" (1890م) رأى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها اليومية، فهو بمثابة دراسة لكيفية حصول البشر على المقومات المادية للرفاهية (الثروة)، وطرق استعمال هذه المقومات .

لم يتفق أصحاب هذا التعريف على معنى محدد للثروة، منهم من اعتبر الخدمات الشخصية تدخل ضمن الثروة، وبذلك اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، بينما رفضها البعض الآخر عند تعريفهم لعلم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية، وقد لاقى هذا الاتجاه المادي رواجا خاصة في بلاد الانحلوسكسون، حتى أصبحت الرفاهية المادية عنصرا مشتركا بين تعريفات العديد من الكتاب.

1 - 4 الاقتصاد علم المبادلة : يرى كثير من الاقتصاديين، خاصة الفرنسي جيتون بيرو Pirou. G ، أن الظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، وبالتالي يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يقوم بدراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات.

ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم ملاءمته لكل النظم الاقتصادية، ذلك أن بعض النظم لا تعرف المبادلة، كالنظم الاقتصادية القديمة حيث كان الاقتصاد فيها مغلق، وسادت فيها طريقة الإنتاج الطبيعي أي الإنتاج بقصد الإشباع المباشر داخل الوحدة الإنتاجية، وكذلك الأمر (أي المبادلة) يختلف في النظام الاقتصادي الاشتراكي عنه في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

1 - 5 الاقتصاد علم الندرة والاختيار:

يرى البعض من الاقتصاديين إلى أن الحاجة إلى الاقتصاد لا تنشأ إلا في ظل وجود ندرة في الموارد ومحدودية في الوسائل المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، مما يتطلب إجراء المفاضلة والاختيار بين هذه الغايات اللامحدودة والموارد المحدودة للحصول على أفضل إشباع ممكن، ويعتبر المفكر الاقتصادي روبنز Robbins . L من أبرز من استند في تعريفه لعلم الاقتصاد إلى علاقة الوسائل بالحاجات، حيث يرى بأن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس "السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة".

ما يؤخذ على هذا التعريف أنه جعل الاقتصاد علما منطقيا محردا، حيث ركز على علاقة الإنسان بالأشياء، وأهمل أن الاقتصاد علم اجتماعي (علاقة الإنسان بالإنسان)، وتفاديا لذلك ذهب البعض إلى تعريف علم الاقتصاد بأنه " علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ودراسة طرق التكيف التي على البشر إتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة ووسائل تحقيقها المحدودة والنادرة "

1 - 6 الاقتصاد علم طرق الإنتاج :

ومن وجهة النظر هذه يتجه فريق من الاقتصاديين إلى تحديد موضوع علم الاقتصاد بدراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج، ولما كانت هذه العلاقات تتطور على مر العصور، عبر نيكيتين Nikitine عن ذلك في تعريفه لعلم الاقتصاد وقال بأن الاقتصاد هو " علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج" ، وفي هذا السياق عرفي علم الاقتصاد على أنه " العلم الذي ينشغل بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيعه واستهلاكه"، ويعرف كذلك بأنه " علم طرق الإنتاج" بمعنى أنه يهتم بدراسة الطرق الأشكال الاجتماعية المختلفة الإنتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة الأفراد. *

2 - علاقة علم الاقتصاد بباقي العلوم الأخرى :

إن أوجه المعرفة المختلفة ترتبط ببعضها البعض، وإن أي تطور قد يحدث في أحد مجالاتها، يؤثر بالضرورة في باقي محلات المعرفة الأخرى، ويعتبر علم الاقتصاد على علاقة وثيقة مع العديد من العلوم الأخرى، خاصة العلوم الاجتماعية، التي تشترك جميعها في دراسة السلوك الإنساني، ولهذا يتعين على الباحث الاقتصادي عند دراسة السلوك الاقتصادي للفرد، أن يحيط بكل الظروف الشخصية والنفسية والاجتماعية المحيطة به، كما أن علم الاقتصاد له بالعلوم الطبيعية المحردة كالرياضيات، الإحصاء ..

وذلك الاعتماد التحليل الاقتصادي بشكل كبير على أدوات التحليل الرياضي والإحصائي. ولذلك سنحاول هنا عرض العلاقة التي تربط علم الاقتصاد بباقي العلوم الأخرى.

2 -1 علم الاقتصاد وعلم السياسة :

يعتبر علم السياسة من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد، وأكثر ما يعبر به عن هذا الترابط أن الاقتصاد كان يطلق عليه في بادئ الأمر الاقتصاد السياسي ، ويعتبر علم الاقتصاد القاعدة المادية التي تبني عليها النظم السياسية، والسياسة والاقتصاد يتأثران ببعضها البعض، ونجد أن النظام السياسي للرأسمالية والاشتراكية يستند إلى أصول اقتصادية معينة، وهي الأصول التي بني عليها النظام السياسي القائم .

كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية عبر العصور، تزيد من هذا الترابط القائم بين الظواهر السياسية والاقتصادية، فالأحداث الاقتصادية في حالات كثير هي التي تحدد الاتجاهات السياسية لصانعي القرار في أي مجتمع، كذلك الأحداث السياسية في حالات أخرى هي التي تتحكم في القرارات والسياسات الاقتصادية.

2 - 2 علم الاقتصاد وعلم القانون :

إن صلة القانون بالاقتصاد تبدو من جهة أن المشرع القانوني لا غنى له عن المعرفة الاقتصادية، خاصة ذلك الذي يشرع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن أن تستقيم تلك القوانين والتنظيمات الموضوعة من دون معرفة المتغيرات الاقتصادية وما يتحكم فيها، وكذلك من دون الإطلاع على مختلف الأحداث والوقائع الاقتصادية، ومن جهة أخرى بالنسبة للاقتصادي الذي يعتبر القانون هو الإطار المنظم الذي يتحرك في داخله النشاط الاقتصادي، وتتعاظم الصلات المتبادلة بين الاقتصاد والقانون مع تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومع تبلور النظم الاقتصادية وتعاظم أهمية عنصرها القانوني ومع تزايد العلاقات الدولية.

2 - 3 علم الاقتصاد وعلم الاجتماع :

تظهر علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع بشكل أكبر في علم الاجتماع الاقتصادي (فرع في علم الاجتماع)، أو علم الاقتصاد الاجتماعي (فرع في علم الاقتصاد) حيث يبين للباحث الاقتصادي الإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع علم الاقتصاد). وعليه فوظيفة علم الاجتماع الاقتصادي أنه يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وهو ما يعطي علم الاقتصاد فعالية وقدرة أكبر على التصرف.

2 - 4 علم الاقتصاد وعلم النفس :

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد، فسلوك الأفراد ناتج بالطبع عن دوافع نفسية كامنة، وبالتالي من المهم للباحث الاقتصادي أن يتتبع سلوك الفرد ويقوم بدراسته وتحليليه للوصول إلى الدوافع النفسية والذاتية في كل تصرف وسلوك اقتصادي سواء إذا تعلق بالاستهلاك، الادخار وغيرها، وهذا يهدف فهم السلوك الاقتصادي للأفراد وبالتالي التنبؤ بشكله في المستقبل.

2 - 5 علم الاقتصاد وعلم التاريخ :

يرتبط الاقتصاد بالتاريخ ارتباطا وثيقا، لأن هذا الأخير يسعى لمعرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف وصياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الباحث الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الإطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي لنتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، كما أن المؤرخ بدوره يحتاج

إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه و يحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير للتابع المراحل التاريخية .

2 - 6 علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا :

علم الجغرافيا يهتم بدراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي، فالأمر يتعلق هنا بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان، ومن هنا يزود علم الجغرافيا الاقتصاديين بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، فهي تبحث في القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معين.

2 - 7 علم الاقتصاد والديموغرافيا :

الديموغرافيا تعتبر فرع من فروع المعرفة بحيث تهتم بدراسة السكان والتطورات والتغيرات التي تطرأ عليهم، وذلك من خلال تتبع حركة السكان، الهجرة، التجمعات السكانية، الكثافة السكانية، تحديد النسل، معدل نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر .. الخ. في المقابل يذهب علماء الاقتصاد في تعريفهم للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الإنسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العلمين، فالعوامل الديموغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه الأساسية: القوة العاملة كما وكيفا، وكذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي. 2

2 - 8 علم الاقتصاد والرياضيات والإحصاء :

إن علم الاقتصاد له علاقة بعلمي الرياضيات والإحصاء، حيث أصبح الباحث الاقتصادي يستخدم أدوات كل منهما في فهم وحل العديد من المشكلات التطبيقية المعقدة التي يواجهها أثناء تحليله للظواهر الاقتصادية، ولذلك أصبح لزاما عليه التحكم في مختلف أدوات علم الرياضيات كالدوال والمعادلات البرية والهندسية لتعميق التحليل الاقتصادي لكثير من المتغيرات الاقتصادية الكمية القابلة للقياس، كذلك علم الإحصاء وأدواته المختلفة كالارتباط، والانحراف والسلاسل الزمنية .. أصبحت أدوات أساسية عند الخبير الاقتصادي لعلاج مختلف المشكلات الاقتصادية، والإجابة على العديد من التساؤلات التي تطرح في هذا المجال، وبغرض أن يكون التحليل أكثر عمقا والنتائج المتوصل إليها أكثر دقة.

ثانيا: المشكلة الاقتصادية

يهتم علم الاقتصاد كما تبين سابقا، بدراسة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، والمتمثلة في ذلك السلوك الإنساني المرتبط من جهة بالحاجات والغايات اللامحدودة، ومن جهة أخرى بالوسائل المحدودة والموارد النادرة ذات الاستخدامات المتعددة والبديلة، هذا الصراع المستمر الذي يعيشه الإنسان منذ وجوده في حركة الحياة، بين سعيه لتلبية حاجاته المتعددة والمتزايدة وبين ندرة الموارد المتاحة لتحقيق ذلك يطلق عليه بـ " المشكلة الاقتصادية "، وهي مشكلة عامة، وتعاني منها كل المجتمعات الإنسانية، وإن كانت بدرجات متفاوتة كل بحسب درجة المستوى الاجتماعي، والتقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

1- طبيعة المشكلة الاقتصادية :

تدور المشكلة الاقتصادية في ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان، مما يحتم عليه استخدام تلك الموارد المحدودة أفضل استخدام للوصول إلى أقصى إشباع ممكن، ذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يحصل على كل ما يريد مرة واحدة، كما أنه لا يستطيع أن يعمل كل ما يريد أن يقوم به، فلا بد له من الاختيار، حتى يتمكن من تحقيق هدف أو أهداف معينة، ويكون بذلك مضطرا لأن يضحي بأهداف أخرى.

تنحصر المشكلة الاقتصادية سواء بالنسبة للفرد أو المشروع أو الدولة، في تحقيق الموازنة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، فلدى شعور الأطراف الثلاثة بالرغبة في إشباع حاجاتهم، فإنهم يسعون إلى ذلك من خلال الأعمال المتعلقة بالإنتاج والمبادلات للسلع والخدمات، ومن ثم إلى الاستهلاك المباشر أو إلى الإشباع في المستقبل. ولن يتسني ذلك إلا من خلال التأليف أو التنسيق بين الموارد المتاحة والأدوات الفنية،

والعمل في إطار ما يسمى بالعملية الإنتاجية، ولا تتوقف المشكلة الاقتصادية هنا، بل يضاف إليها جانب آخر مهم وهو كيفية توزيع ثمار النشاط الاقتصادي بين فئات المجتمع وأصحاب عوامل الإنتاج.

وتتميز هذه المشكلة الاقتصادية بعدة خصائص، نذكر منها :

- أنها مشكلة نسبية، فكثير من الموارد والسلع، تنتج بكميات كبيرة إلا أنها تبقى موارد وسلع نادرة، لأن الحاجة إليها تفوق ما ينتج منها.
- أنها مشكلة مستمرة لا يمكن التغلب عليها أو القضاء عليها بشكل نهائي.
- أنها تمثل العلاقة بين متغيرين هما : الإنتاج والحاجات البشرية.
- أن المشكلة الاقتصادية (مشكلة الندرة) لا تعني الفقر لأن الفقر يعني عدم الحصول على الدخل المادي لإشباع الحاجات الإنسانية المهمة في حياة الإنسان.
- أن حدة المشكلة تختلف من مجتمع إلى آخر فالمشكلة في الدول الفقيرة تختلف عنها في الدول الغنية، إذا أن الظروف الطبيعية، والتقدم الفني والتقني، ونوعية النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة تساهم وتشارك في صياغة المشكلة وزيادة حدتها.

- الأسئلة الثلاثة للمشكلة الاقتصادية :

إن أي مجتمع مهما كان نوع هيكله الاقتصادي، تواجهه ثلاثة أسئلة ترتبط ببعضها ارتباطا قويا، وتحتاج إلى اتخاذ قرارات بشأها وفي وقت واحد، وهي ماذا نتج؟، كيف ننتج؟ ولمن نتج؟، وهي تلخص ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية، ويمكن توضيحها بشكل مختصر فيما يلي:

ماذا ننتج ؟ : يتضمن هذا السؤال تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات كما ونوعا، وذلك بحسب أهميتها النسبية، ويسمى هذا بسلع التفضيل الجماعي، والذي يتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية توزيع الموارد الاقتصادية، ذات القدرة النسبية على فروع الإنتاج المختلفة، وتلافي هدر الموارد النادرة .

كيف ننتج ؟ : يعني اختيار الفن الإنتاجي الأنسب واستخدام أفضل الطرق والأساليب الإنتاجية وذلك من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات. فمثلا: إذا استقر قرار المجتمع على أن حاجة المجتمع إلى الكهرباء كبيرة وأضحت من الحاجات ذات الأولوية في الإشباع فإنه يجب عليه في نفس الوقت أن يتخذ قرارات أخرى يحدد من خلالها كيفية توليد هذه الطاقة الكهربائية هل باستخدام البترول أو الفحم؟ أم من الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح؟.. هذه الطاقة هل تقوم بإنتاجها شركات الدولة أو شركات خاصة مملوكة للأفراد؟. وعليه فإنه من المهم جدا لندرة الموارد الاقتصادية معرفة أيا من الطرق الفنية في الإنتاج هي التي يجب أن تستخدم لإنتاج ما يحتاجه المجتمع أي عن طريق إنتاجية كثيفة العمالة أو طريقة إنتاجية كثيفة رأس المال أم طريقة إنتاجية كثيفة التكنولوجيا ..الخ

لمن ننتج ؟ : على المجتمع اتخاذ القرار الأمثل بشأن آلية توزيع عوائد عناصر الإنتاج على مالكيها بشكل عادل ومنصف، بحيث يضمن استمرار دوران عملية النشاط الاقتصادي، ولقد شغلت مشكلة التوزيع اهتمامات المفكرين وطرحت العديد من التساؤلات، فهل يوزع الناتج الإجمالي بحسب إنتاجية الفرد أو بالتساوي؟، أم حسب احتياجات المجتمع؟ .. ومازالت هذه المسألة تثير نقاشا كبيرا بين العديد من الخبراء والعلماء في هذا المجال.

2- عناصر المشكلة الاقتصادية (أسبابها):

مما سبق، يتضح لنا أن المشكلة الاقتصادية (موضوع علم الاقتصاد) تكمن عناصرها في عنصرين أساسيين، وهما أن الموارد التي تشبع الحاجات الإنسانية محدودة ونادرة، في مقابل ذلك نجد أن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة، ولو لم تكن هذه الأخيرة غير محدودة لما كان لندرة الموارد أي معنى اقتصادي، وكذلك بالنسبة للموارد لو لم تكن نادرة لما كان لتعدد الحاجات الإنسانية أي معنى اقتصادي، وبالتالي في الحالتين ليس للمشكلة الاقتصادية أي وجود اقتصادي.

2 - 1 ندرة الموارد (محدودة):

يتمثل أحد عنصري (السبب المشكلة الاقتصادية في أن الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية نادرة بالنسبة لتلك الحاجات المتعددة واللانهائية، وبالتالي المقصود بالندرة هنا ليست الندرة المطلقة للموارد، بل ربما تكون الكميات المتوفرة من مورد معين كبيرة، لكن إذا ما قورنت بحاجات الإنسان التي ينبغي إشباعها منه تصبح نادرة، بمعنى أن العرض المتاح منه نادرا قياسا بحجم الطلب عليه الإشباع الحاجات والرغبات.

إن الموارد النادرة هي الموارد غير المتوفرة بشكل مجاني، بل يتطلب الحصول عليها بذل جهد ودفع مقابل، مثال ذلك: المأكل، الملبس، المسكن والمركب .. الخ، أما الموارد غير النادرة أو ما تسمى بالموارد السلع الحرة فإنه من الوفرة الكبيرة بالإمكان أن يأخذ كل إنسان حاجته منها، دون أن يتطلب ذلك بذل أي جهد أو دفع أي ثمن لأجل ذلك، مثل الهواء وأشعة الشمس..، وبالتالي يمكن اعتبار الثمن هنا معيارا للندرة. إن الندرة النسبية هي التي جعلت الموارد ذات طابع اقتصادي، وأصبحت محل اهتمام الخبراء والباحثين الاقتصاديين، وأن علم الاقتصاد لا يتدخل إلا عندما تكون هذه الموارد نادرة بالنسبة لرغبات وحاجات الإنسان.

إن مشكلة الندرة النسبية للموارد مقابل حاجات الإنسان، هي مشكلة عامة ودائمة، عانت وتعاني منها كل المجتمعات الإنسانية في الماضي والحاضر، وسواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة، لكن بمستويات مختلفة ودرجات متفاوتة، وبقدر ما يزداد تطور المجتمع، ويزداد تقدم معرفته الفنية والتقنية، بقدر ما يتحكم في التقليل والتخفيف من حدة هذه الندرة، وذلك بحسن استغلاله للموارد النادرة الاستغلال الأمثل، وتوظيفها التوظيف الأحسن والأفضل، مما يحقق له أكبر إشباع ممكن من حاجات الإنسان.

2 - 2 تعدد الحاجات (اللانهائية) :

يتمثل العنصر الآخر من عناصر المشكلة الاقتصادية في أن الحاجات الإنسانية غير محدودة وهي متعددة ومتجددة بل ومتزايدة، وما أن يلبي الإنسان حاجة معينة إلا وتتجدد تلك الحاجة أو تظهر حاجة أخرى يتطلب إشباعها، وهكذا هي الحاجات الإنسانية لا نهائية ومتطورة ما دامت حركة الحياة تدور وتتطور، وهي باقية ومستمرة، ما بقيت أسبابها والتي يعود بعضها إلى طبيعة الإنسان الفطرية والفسيولوجية، وهي الحاجات المرتبطة بالحفاظ على الجسم وبقاء الإنسان على هذه الحياة، وبعضها الآخر يرجع إلى العوامل المكتسبة والتي تنشأ من كونه عضوا في المجتمع.

إن الحاجات الإنسانية لها عدة معاني، ولا يفرق الاقتصاديون بين الحاجات الطبيعية والحاجات المكتسبة، ولا بين الحاجات الحقيقية وغير الحقيقية، ولا بين الحاجات المشروعة وغير المشروعة، لأن الاختلاف بين هذه الأنواع لا يؤدي إلى اختلاف الظواهر الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بالقيمة، فالحاجة الاقتصادية حقيقة محايدة، ولا يعني أن القانون والأخلاق لا يؤثر في إشباع الحاجات، ذلك أن التنظيم الاقتصادي قد يأخذ بقواعد من شأنها ترك إشباع الحاجات المخالفة للقانون أو الأخلاق. فالتفرقة عند الاقتصاديين للحاجات مرتبطة بطبيعة وسيلة إشباعها، فإذا كانت وسيلة إشباعها موردا اقتصادي أي أنه نادرا بالنسبة للحاجات، اعتبرت تلك الحاجة حاجة اقتصادية، وتدخل ضمن موضوع علم الاقتصاد، وإذا لم تكن وسيلة إشباعها كذلك (مورد غير نادر)، فتعتبر تلك الحاجة غير اقتصادية.

وأمام هذا التناقض والصراع القائم بين الحاجات الإنسانية اللانهائية وغير المحدودة، والموارد اللازمة الإشباعها والتي هي محدودة ونادرة، يجد الفرد نفسه والمجتمع ككل تحت ضغط مواجهة ما يسمى ب مشكلة الاختيار"، فبالنسبة للفرد عليه الاختيار بين الحاجات المختلفة، ويقرر أي الحاجات التي وجب إشباعها أولا ثم التي تليها وهكذا بحسب أولويتها وأهميتها لدى الفرد، مما يترتب على ذلك التضحية ببعضها، وذلك لمحدودية الموارد والإمكانيات وعدم القدرة على إشباعها كلها مرة واحدة. وبالنسبة للمجتمع فالاختيار يعني التفكير في كيفية إدارة تلك الموارد النادرة واستخدامها الاستخدام الأفضل لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات، ويترتب على ذلك تحديد كمية الإنتاج ونوعيته من السلع والخدمات المختلفة، مع تحديد الكيفية والطريقة الأمثل لإنتاج ما تم تحديده، وكذلك تحديد كيفية توزيع ذلك الإنتاج على مختلف العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية، وبشكل عام هذه هي الجوانب المختلفة التي تقوم عليها مسألة الاختيار.

3- حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية :

3 - 1 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي :

يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي في بنيته الاقتصادية على نظام المشروع الحر، حيث يكون فيه حافز الربح هو الدافع إلى الإنتاج، ويعتمد في علاجه للمشكلة الاقتصادية على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق "جهاز الثمن"، حيث السعر هو الذي تظهر من خلاله رغبات وحاجات المستهلكين، ومن ثم توجيه

المنتجين إلى مختلف تلك الأنشطة وإنتاج ما يلبي تلك الرغبات ويشبع تلك الحاجات، وهكذا تتحدد كمية ونوعية الإنتاج .. ماذا ننتج ؟

أما عن السؤال : كيف ننتج ؟، فإن الذي يجيب عليه هو جهاز الثمن وحافز الربح من جهة، ذلك أن أثمان عناصر الإنتاج السائدة في السوق هي التي تتحكم في كيفية وأسلوب الإنتاج الذي سوف يتبع من طرف المنتجين والذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن مع أقل تكلفة، ومن جهة ثانية فإن المنافسة الحرة تدفع المنتجين إلى استخدام أفضل الأساليب الفنية في الإنتاج، بهدف تحقيق الربح والاستمرارية والبقاء في السوق من خلال المنافسة بأفضل السلع والمنتجات.

وبالنسبة للسؤال الثالث .. لمن ننتج؟ فإن الإجابة عليه تتحدد من خلال آلية العرض والطلب على عناصر الإنتاج، ووفقا لمقدار مساهمته في العملية الإنتاجية، فعنصر العمل يحصل على أجر، وعنصر الأرض يحصل على الريع، وعنصر رأس المال يحصل على الفائدة، وفي حين عنصر التنظيم يحصل على الربح.

3 - 2 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي :

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي في بنيته الاقتصادية على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويعتمد في علاجه للمشكلة الاقتصادية على تدخل الدولة من خلال جهاز التخطيط المركزي الذي يتكفل بمواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية، بحيث يشرف على تحديد حاجات ورغبات المحتمع بحسب سلم التفضيل الجماعي للسلع والخدمات، وبذلك تتحدد أي السلع والمنتجات المطلوبة إنتاجها كما ونوعان ماذا ننتج ؟.

يقرر جهاز التخطيط كذلك الأسلوب الإنتاجي الأكثر تلاؤما مع حجم الموارد والإمكانيات المتاحة، فإما أن يعتمد بناء على ما تم تحديده على الأسلوب المكثف للعمل، أو الأسلوب المكثف لرأس المال أو أسلوب الإنتاج كثيف التكنولوجيا.. وهكذا يتم حل مشكلة كيف ننتج؟، وكذلك بالنسبة للسؤال الثالث (لمن ننتج ؟) فإن جهاز التخطيط يقوم بتحديد العمالة المتاحة، معدل الأجور، ونصيب عنصر العمل من الدخل الوطني، وذلك باعتباره العنصر الوحيد الذي يحصل على عائد من خلال مشاركته في العملية الإنتاجية، ذلك أن جميع العناصر الأخرى ما هي إلا ملك للدولة.

3 - 3 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط :

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي يجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وبين الحرية والتوجيه، ويتم مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية من خلال آلية العرض والطلب في السوق أي جهاز الثمن لكن في إطار خطة عامة تضعها الدولة، بحيث يتم تحديد الحاجات الإنسانية من السلع والخدمات عن طريق جهاز الثمن الذي يحدد سلم تفضيلات المستهلكين، بمعنى أن كل طلب على سلعة معينة من طرف المشتري (المستهلك) يعطيها الأولوية في سلم التفضيل الجماعي، وبالتالي أولوية وأهمية إنتاجها لدى المنتج، كل ذلك مع تدخل الدولة بهدف إحداث التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

بالنسبة للسؤال: كيف ننتج؟ يتم الإجابة عليه وفق تحقيق المشرعات الخاصة لمصالحها وأهدافها (أقصى ربح ممكن مع أقل تكلفة)، وذلك في ظل أسعار خدمات عناصر الإنتاج السائدة في السوق، مع تدخل الدولة لتنظيم عملية الإنتاج، من خلال منع إقامة المشروعات التي تتعارض مع الصالح العام، ومراقبة الأسعار والأجور والإنتاج لمحاربة الاحتكارات، ومنع استغلال العمال والمستهلكين ..الخ.

لمن ننتج (التوزيع)؟ في هذا النظام فإن عملية التوزيع تتحدد من خلال آلية العرض والطلب على عناصر الإنتاج (جهاز الثمن)، وبحسب مقدار حجم مساهمة كل عنصر في العملية الإنتاجية، فالأجر العنصر

العمل، والريع لعنصر الأرض، والفائدة لعنصر رأس المال، والربح لعنصر التنظيم. مع تدخل وتوجيه الدولة للعملية، وهذا للحفاظ على حقوق العامل من خلال وضع حد أدنى للأجور، ومنع استغلال الملاك من خلال وضع حد أعلى للإيجار .. الخ

3 - 4 حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي :

يرى بعض الباحثين والمفكرين في الاقتصاد الإسلامي، أن هناك أوجه تشابه في كثير من الجوانب الفنية المعلقة بالمشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي. فالندرة النسبية حسب رأيهم حقيقة واقعة وكذلك تعدد الحاجات والرغبات البشرية.

ومنهم من يرى أنه لا وجود لما يسمى المشكلة الاقتصادية في حال تطبيق مبادئ ونظام الاقتصاد الإسلامي. ويقولون بأن المشكلة الاقتصادية هي ملازمة للنظم الاقتصادية الوضعية، فالظلم والفساد في هذه النظم هو السبب في وجود هذه المشكلة الاقتصادية. أما إذا طبق نظام الاقتصاد الإسلامي فإن المشكلة الاقتصادية ستزول وتختفي عن الوجود.

تتلخص طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بعدة أمور وهي:

- **جانب الإنتاج :**

ويتمثل بتربية الإنسان على الإيمان والتربية الإسلامية الصادقة، وما ينعكس على ذلك من سلوك في عدة أمور وهي :

- العمل: وذلك بالعمل المنتج المستمر وطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث واكتشاف موارد

جديدة، ويكون ذلك بعدة حوافز منها الحوافز الدينية التي تتمثل في طاعة أوامر الله والشعور بأداء الواجب الديني، ومنها الحوافز الاجتماعية لتحقيق التعاون بين أفراد المجتمع، والجانب الفردي والذي يتمثل في ملكية ناتج العمل والمعرفة.

- الموارد: وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المجتمع، والعمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وبعبارة أخرى فإن التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة وتطوير وسائل الإنتاج، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة، وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد.

- **جانب الحاجات:**

ويتمثل ذلك بضبط الحاجات وظيفيا، فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة واجبة الإشباع، إنما يعتبر فقط الحاجات الطيبة هي التي يمكن إشباعها.

- **جانب التوزيع:**

التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يقع على ثلاثة مراحل :

- التوزيع ما قبل الإنتاج :

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية في أنه يبدأ قبل الإنتاج فيوزع عوامل الإنتاج لأنه لا ملكية إلا إذا كانت ناشئة عن عمل، غير أنه ليس كل عمل يؤدي إلى اكتساب الملكية، بل يشترط أن يكون عملا مؤثرا وناقلا من الموت إلى الحياة، حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الشأن من (أحيا أرضا ميتا فهي له وليس لعرق ظالم حق). ومنه توزع الموارد قبل الإنتاج بين الملكية

العامة والملكية الخاصة، ولهذا التوزيع آثار مباشرة على توزيع ما بعد الإنتاج، وعلى إعادة التوزيع بعد ذلك.

- التوزيع ما بعد الإنتاج :

وهو توزيع الناتج الوطني على من شاركوا في الإنتاجية استنادا لقوله صلى الله عليه وسلم (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)، وفي رواية أبي هريرة (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف رشحه).

- إعادة التوزيع :

من حق الفرد أن يحصل على نصيب عادل من الدخل الوطني يتناسب مع جهده أولا ثم حاجته ثانيا، ثم مع مستوى الدخل الوطني ثالثا، فإذا لم يتحقق ذلك للفرد تلقائيا وجب على الدولة أن تحققه له عن طريق إعادة التوزيع، وباستخدام النظم والوسائل التي شرعها الله تعالى.

ثالثا: الحاجات والموارد

إن الحاجات الإنسانية غير المحدودة، والموارد اللازمة لإشباعها والتي هي محدودة ونادرة بالنسبة لها، يشكلان كما تبين سابقا عنصري "المشكلة الاقتصادية"، وأن العلاقة القائمة بينهما هي السبب في وجود "علم الاقتصاد"، سنحاول في هذا المحور التطرق إلى كل عنصر بشيء من التفصيل. وذلك من خلال التعرف على ماهية كل من الحاجات والموارد، وأهم ما يميز تلك التي تستأثر باهتمام الخبراء والباحثين الاقتصاديين من خصائص عن غيرها.

1- الحاجات :

1 - 1 تعريف الحاجات:

يمكن تعريف الحاجة بشكل عام بأنها "رغبة في الحصول على نفع أو إشباع معين، أو شعور بألم يقتضي دفعه أو التخفيف من حدته". فالرغبة هنا وإن كانت لصيقة للحاجة إلا أنها مع ذلك يمكن أن تختلف عنها، فالرغبة هي شعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء يختلف حدة باختلاف أهمية هذا الشيء من وجهة نظر صاحب الرغبة، وقد تنشأ الرغبة عن وجود حاجة حقيقية إلى الشيء المطلوب، كما قد تنشأ عن نزوة عارضة أو عن حب التقليد أو المحاكاة .. إلخ، وعلى كل، فإن العلاقة وثيقة بين الحاجات والرغبات حيث تؤدي كل منهما إلى طلب الأموال أو الموارد الاقتصادية أو الخدمات اللازمة لإشباعهما.

إن الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي "كل رغبة تحد ما يشبعها في مورد من الموارد الاقتصادية "، وإذا كانت الحاجة بالأساس هي حالة نفسية ناتجة عن الإحساس بالألم، فإن مجرد الإحساس بهذا الحرمان أيا كان سببه ومصدره، فإنه لا يكفي لإثارة اهتمام الباحثين الاقتصاديين بهذه الحاجة، بل لا بد من توفر عناصر أخرى، يمكن إيجازها في ما يلي:

- معرفة وسيلة للتخفيف من حدة هذا الألم أو القضاء عليه، ولا يلزم أن تتوافر هذه الوسيلة بالفعل

بل يكفي أن تكون معروفة، وأن يكون في مقدور الإنسان بما هو متاح له من وسائل المعرفة أن ينتجها. فالإحساس بألم الجوع نعرف وسيلة إشباعه وهي ما يتوافر لدينا من سلع غذائية وما نستطيع إنتاجه في المستقبل، أما الإحساس بالألم الناتج عن رغبة الإنسان في أن يستمر في العمل دون نوم ودون أن يحس بإرهاق، فإنه إحساس لا نعرف وسيلة لتخفيفه أو التغلب عليه، وبالتالي فإن الحاجة التي يسببها هذا الإحساس لن تثير اهتمام الاقتصاديين.

- أن تكون هناك رغبة لدى الإنسان في أن يستخدم هذه الوسيلة للتخفيف من الإحساس بالألم أو

القضاء عليه، فإذا كان هناك شخص يحس بألم المرض، وهناك من الوسائل ما يخفف عنه هذا المرض، إلا أن لديه تصميم على عدم استخدام هذه الوسائل فإنه لا يمكن القول في هذه الحالة

بوجود حاجة إلى الدواء.

- أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة ذات طابع اقتصادي، أي أن الحصول على هذه الوسيلة سواء

كانت سلعة أو خدمة إنما يتم باستخدام موارد اقتصادية نادرة، فالحاجة إلى التنفس تخلق إحساسا بألم، والهواء النقي يصلح كوسيلة لإزالة هذا الإحساس، ولدينا الرغبة في استخدامه، ومع ذلك فإن هذه الحاجة لا تثير اهتمام الاقتصاديين لأن وسيلة إشباعها وهو الهواء لا تعتبر موردا نادرا لأنه يتوافر في المعتاد بكثرة.

1 - 2 أنواع الحاجات :

وفقا للمعنى العام للحاجات، يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع حسب التصنيف التالي :

- الحاجات الاقتصادية وغير الاقتصادية :

إن مجرد الإحساس بالرغبة في التوصل إلى إشباع ما، لا يعتبر على إطلاقه حاجة اقتصادية تثير اهتمام الاقتصاديين، وتدخل ضمن موضوعات دراسة علم الاقتصاد، فالحاجة الاقتصادية يجب أن تتوافر لها خصائص معينة - كما تبين سابقا - من أبرزها أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة مورد اقتصادي

الموارد النادرة)، ومعيار الندرة هنا هو أن يكون الحصول على هذا المورد بثمن وبمقابل، على عكس الحاجة غير الاقتصادية وهي التي يتم إشباعها بمورد غير اقتصادي (الموارد الحرة)، وهي الموارد الموجودة بكثرة ويتم الحصول عليها دون بذل جهد ولا دفع مقابل.

- الحاجات الضرورية والكمالية :

تكون الحاجة ضرورية إذا كان في إشباعها حفظا للوجود الإنساني والإبقاء عليه، ومثال ذلك الحاجة الى الطعام والشراب والملبس والمسكن .. الخ، أما الحاجة الكمالية فهي الرغبة في تحقيق مزيد من الإشباع بعد الوفاء بإشباع الحاجات الضرورية، ومثال ذلك: الرغبة في اقتناء سيارة من نوع معين، السياحة الترفيهية إلى بلد معين .. الخ، وهذا التقسيم بين الحاجات ما هي الضرورية منها والكمالية هو أمر نسبي يختلف من وقت إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، كما أن إشباع الحاجات الكمالية يتوقف على درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

- الحاجات المادية والمعنوية :

الحاجات المادية هي التي تستوجب موارد ووسائل مادية ملموسة لإشباعها فالشعور بالجوع يحتاج إلى طعام لسد هذه الحاجة والحاجة إلى الإيواء تستلزم وجود مسكن.. الخ، أما الحاجات المعنوية فهي الحاجات التي لا تعتمد في إشباعها على وسائل مادية والسلع المادية) بل على تقديم الخدمات مثل التعليم والعلاج، فهذه الحاجات لا تشبع عن طريق أشياء ملموسة، وإنما عن طريق تلقي معارف عبر خدمة الأستاذ أو المعلم أو تشخيص طبي من خلال خدمة الطبيب.

- الحاجات الحاضرة والمستقبلية :

إن الحاجة الحاضرة هي تلك التي يرغب الإنسان في إشباعها حالا، مثل الحاجة إلى الطعام في حالة الجوع، والشراب في وقت العطش. أما الحاجة المستقبلية فهي تلك الحاجة التي يمكن تأجيل إشباعها إلى وقت لاحق أي في المستقبل القريب أو البعيد، ومثال ذلك الحاجة إلى شراء أو بناء مسكن أكثر اتساعا، أو سيارة أكثر فخامة ..الخ

- الحاجات الفردية والخاصة والجماعية (العامة) :

يمكن إرجاع هذا التقسيم إلى معيارين :

أولا : من خلال معيار وجهة نظر الراغب في تحقيق الإشباع، فإن الحاجة إلى التدخين مثلا تعتبر حاجة فردية أي خاصة و مرتبط بذلك الشخص، أما الحاجة إلى الطعام فهي حاجة عامة أي يشترك فيها الجميع، فالطعام ضروري لكل أفراد المجتمع، فالحاجة الأولى فردية وخاصة أما الحاجة الثانية جماعية وعامة

ثانيا : من خلال معيار المسؤول عن تحقيق إشباع هذه الحاجة، فإن الحاجة الفردية أو الخاصة يتم إشباعها عن طريق الدخل أو الإنفاق الفردي أو الخاص مثل الحاجة إلى الطعام أو الشراب أو الحاجة إلى السيارة .. الخ، أما الحاجة الجماعية أو العامة فإنه غالبا يتم إشباعها عن طريق الإنفاق العام الذي يكون من طرف الدولة مثل الحاجة الى الطرقات، بناء المطارات، تشييد الجسور وإقامة السدود ..الخ

3 - 1 خصائص الحاجات الاقتصادية :

إن الحاجات الاقتصادية تتميز بعدة خصائص، يمكن ذكرها فيما يلي :

- التعدد واللانهائية :

إن الحاجات الإنسانية متعددة ولا نهائية، وهي في تطور مستمر وفقا للتطور الاجتماعي والحضاري للوسط والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، ومع استمرارية التطور والتقدم التكنولوجي تظهر حاجات جديدة تتزايد أهميتها بالنسبة للحاجات الأولية. أي كلما زاد ثراء الدولة وتقدمها كلما قلت نسبة الحاجات الأولية إلى مجموع الحاجات، وذلك بسبب توجيه جزء متزايد من الثروة أو الدخل للحصول على مزيد من الإشباع للحاجات الجديدة. ويمكن إرجاع تعدد الحاجات وتزايدها مع الزمن لعدة عوامل أخرى، بالإضافة إلى عامل التطور الاجتماعي والتقدم التكنولوجي، يمكن تلخيصها فيما يلي :

- الزيادة السكانية السريعة التي تؤدي مع افتراض ثبات أنواع الحاجات على حالها إلى زيادة كمية الحاجات المطلوب إشباعها.
- عامل الدعاية والإعلان والإشهار والتي أدت إلى خلق حاجات جديدة، وذلك عن طريق أثرها في تنمية عامل الذوق لدى الإنسان وهذا بغض النظر عن اتفاق الحاجة مع القيم الاجتماعية ومصلحة المجتمع من عدمه.
- قابلية الحاجة الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن مما يعني دورية الحاجة، فالحاجة الواحدة إذا ما تم إشباعها في وقت معين فإنها تعود وتفرض نفسها دوريا بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن.
- أثر المحاكاة والتقليد وذلك من خلال قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد جماعات أو دول أخرى ومرد هذا تطور وسائل الإعلام بأنواعها.

- النسبية :

إن المشاهد في الوقت الحاضر، يرى أن حاجات الإنسان لا تمثل انعكاسا لضرورات حيوية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان، فحاجات الفرد في الريف لا تقارن بحاجات الفرد في الحضر، وحاجات أجدادنا ليست بمثل حاجاتنا والتي تختلف بدورها ولا شك عن حاجات أحفادنا. بل وفي نفس الزمان والمكان تختلف حاجات الأفراد باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، فالسلع التي يشتريها العامل في الغالب ليست كالسلع التي يقتنيها الثري، ونمط إنفاق المزارع في الريف يختلف عن إنفاق سكان المدن، وحاجات رجل العلم لا تطابق وحاجات رجل الأعمال، وهكذا في نسبية تكاد تجعل لكل فئة على الأقل بعد حد معين مجموعة من الحاجات الخاصة بها والمميزة لها.

- قابلية الحاجة للإشباع :

فكل حاجة قابلة للإشباع عند حد معين، ويعود ذلك إلى طبيعة الإنسان النسبية، فالإنسان محدود القدرة، أي أن هناك قدرا محددا من الموارد والأموال يكفي لإشباع حاجته، ويقل حدة الشعور بالحاجة كلما تلقت قدرا من الإشباع، فكلما زادت نسبة الإشباع تناقص الشعور بالحرمان والألم كالشعور بالجوع أو العطش فكلاهما يعطي الشعور بالحرمان والألم، ومن ثم فإن تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع أو العطش تدريجيا وهذا ما يعبر عنه ب " قانون تناقص المنفعة الحدية "، بل أن الاستمرار في استهلاك سلعة ما، قد يسبب للفرد بعد حد الإشباع الكامل ضررا لا نفعا، ويجلب لصاحبه الألمم بدل المتعة.

- قابلية الحاجة للانقسام :

يقصد بقابلية الحاجة للانقسام أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة، يمكن التخفيف منه تدريجيا، بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئيا عن طريق تناول بعض الغذاء، بمعنى تتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع تلك الحاجة نفسها إلى الانقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة.

- قابلية الحاجة للقياس :

يسلم الجميع بأنه ليس هناك من وسيلة موضوعية يمكننا بها قياس شدة أو درجة الحاجة، ولكن بالإمكان قياسها عن طريق مقارنة الحاجة بنفسها في زمن آخر، كقول الإنسان إن حاجته الى الطعام اليوم أكثر حدة عن ما كانت عليه بالأمس. وهنا يكون قد قام بعملية قياس من خلال مقارنة الحاجة في زمن معين مع نفسها في زمن آخر، كما بالإمكان قياس الحاجة بمقارنتها مع حاجة أخرى كقول الإنسان بأنه أكثر حاجة للشرب من حاجته للطعام .. وهكذا. وتفيد هذه الخاصية (قابلية الحاجة للقياس) بأن الإنسان قادر على ترتيب حاجاته ترتيبا تنازليا، ومن ثم يبدأ بإشباع أكثرها حدة (بحسب الأولوية والأهمية)، ثم ينتقل إلى إشباع أخرى، ودليله في ذلك المقارنة بين شدة الحاجات المختلفة التي يحسها.

- قابلية الحاجة للتكامل :

ان الحاجات قد تكون مكملة لبعضها البعض، فالحاجة إلى شرب الشاي أو القهوة يكملها عادة الحاجة إلى السكر، والحاجة إلى استعمال السيارة تكملها الحاجة إلى البنزين، وبالمثل فان هناك قدر من التكامل بين الحاجات الأساسية للإنسان، فالحاجة إلى الغذاء تعد مكملة للحاجة إلى الكساء، وكل منهما يكملان الحاجة إلى العمل والحاجة الى التسلية والترفيه عن النفس.

- قابلية الحاجة الى الاستبدال (الإحلال) :

إن الحاجات قابلة للإحلال أو الاستبدال، أي يعني لها إمكانية أن تحل بعضها محل البعض الآخر وتؤدي نفس الدور (الإشباع)، كما يمكن أن يكون هذا الإحلال كاملا أو ناقصا، وذلك بحسب تقديرات المستهلك ومستوى الإشباع. كما يتوقف ذلك على مقدار التقارب بين الحاجات في تحقيق الإشباع، كإحلال حاجة الإنسان إلى شرب القهوة بشرب الشاي أو حاجة الإنسان إلى الترفيه والتنزه في حديقة قد تحل محلها الحاجة إلى مشاهدة فيلم أو الاستماع إلى مقطوعة موسيقية، وكإحلال العمل بالآلات محل العمل اليدوي أو العكس.

وقد يعود السبب في إحلال حاجة ما محل حاجة أخرى، هو اختلاف أسعار السلع والخدمات المختلفة التي تشبع هذه الحاجات، وذلك التغير الذي يحدث لتلك الأسعار ارتفاعا وانخفاضا، كما قد يكون الأمر مرتبط بعوامل أخرى مثل الشعور بالملل من استهلاك نفس السلعة أو عدم توفر سلعة ما في اللحظة الشعور بالحاجة إليها ..الخ

والخاصية الإحلال هذه أهمية بالغة في حل المشكلة الاقتصادية على اعتبار أن هذا البديل للمستهلك يوفر له فرصة التحول من سلعة إلى أخرى، وبالتالي لا يمكن المحتكرين للسوق من المغالاة في الأسعار، كما أنها أحد العوامل الأساسية التي يتوقف عليها مقدار استجابة الطلب لتغير الأثمان، وما لهذه الاستجابة من أهمية عند تحديد السياسة الاقتصادية في عدة مجالات كالضرائب والأسعار.

2- الموارد :

2 - 1 تعريف الموارد :

إن المقصود بالموارد بالمفهوم العام هي " الشيء النافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يؤدي إلى إشباع حاجة إنسانية ". وبهذا المعنى فالموارد متعددة ومتنوعة فالهواء مورد لأنه يشبع حاجة الإنسان إلى التنفس، والشمس مورد لأن أشعتها وحرارتها ضرورية لحياة الإنسان، والأرض بخيراها وثرواتها مورد لأنها تشبع حاجات متنوعة للإنسان، وأنواع الخدمات كخدمة الطبيب والأستاذ والقاضي والإعلامي كلها مورد لأنها تقدم نفع للإنسان.. الخ.

غير أن هذه الموارد تختلف فيما بينها من حيث وفرتها بالنسبة للحاجات المرتبطة بها، فمنها ما هو متاح وزائد عن الحاجة إليها، وهذا ما يطلق عليه ب " الموارد الحرة "، ومنها ما هو نادر مقارنة بالحاجات المرتبطة بها، وهذا ما يعرف ب " الموارد الاقتصادية ".

إن الشيء أو المورد النافع له معنى مختلف في الاصطلاح الاقتصادي، حيث يعرف على " أنه كل ما يلبي حاجة أو رغبة عند الإنسان ويؤدي في النتيجة إلى إشباعها، بغض النظر عما إذا كان هذا الشيء نافعا أو ضارا في حد ذاته "، فقد يكون المورد المطلوب ضارا من الوجهة الصحية، كالتبغ والخمر مثلا، لكنه يعتبر نافعا من الناحية الاقتصادية عندما يؤدي إلى إشباع حاجة لدى طالبه، وبالتالي تقدير مدى منفعة الأشياء يعتبر أمرا شخصيا يختلف باختلاف الأشخاص وميولهم وحاجاتهم.

2 - 2 أنواع الموارد :

استنادا إلى ما تم ذكره سابقا، نميز هنا بين نوعين من الموارد يستخدمان في إشباع حاجات الإنسان والمجتمع، وهما الموارد الاقتصادية والموارد غير الاقتصادية، ويمكن التمييز بينهما فيما يلي :

2 - 2 - 1 الموارد غير الاقتصادية (الحرة) :

وهي الموارد التي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجات الناس جميعا، فهي لا تتصف بخاصية الندرة النسبية ولا تشكل أي مشكلة اقتصادية، لذا يحصل عليها الفرد بشكل مجاني ودون بذل أي جهد أو دفع ثمن أو تقديم أي مقابل، مثل الهواء وأشعة الشمس.. الخ

2 - 2 - 2 الموارد الاقتصادية (النادرة) :

وهي الموارد التي تتميز بمحدودية الكميات المتاحة منها، وتعتبر نادرة نسبيا مقارنة بتلك الحاجات التي تستخدم في إشباعها، مما يستدعي الاقتصاد في استعمالها سواء كانت سلع مادية أو خدمات، ولا يمكن الحصول عليها بشكل مجاني، بل لا بد من بذل جهد ودفع ثمن ومقابل لذلك، ولا يشترط هنا أن يكون الثمن دائما نقدا، بل قد يظهر ثمن السلعة أو الخدمة من خلال التضحية بسلعة أو خدمة أخرى. ويعتبر هذا النوع من الموارد هو مجال البحث والدراسة في علم الاقتصاد.

ويمكن أن نميز بين عدة أنواع من الموارد الاقتصادية، يختلف كل نوع عن الآخر من حيث أهميته واستخداماته في واقع الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع، يمكن ذكرها فيما يلي:

- **السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية :**

إن السلع والخدمات الاستهلاكية هي التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية بشكل نهائي ومباشر مثل : الخبز، الغذاء، الملابس وخدمات الطبيب ..الخ، أما السلع والخدمات الإنتاجية هي التي يتم استهلاكها بهدف إنتاج سلع وخدمات جديدة (أخرى) مثل الآلة التي يتم استخدامها في العملية الإنتاجية بهدف إنتاج سلع أخرى، وكذلك خدمات التدريب والتوجيه المهني تعتبر خدمات إنتاجية، لأنها تهدف إلى الرفع من الكفاءة والقدرة الإنتاجية للعامل .. الخ.

- **السلع والخدمات المتنافسة والمتكاملة :|**

السلع والخدمات المتنافسة والتي يطلق عليها كذلك بالسلع والخدمات البديلة، هي تلك التي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر لإشباع نفس الحاجة، فالمنسوجات الحريرية والقطنية تعد سلع متنافسة، لأن كل منها يمكن أن يحل محل الآخر لإشباع نوع معين من الكساء، كما أن خدمات وسائل النقل المختلفة تعد خدمات متنافسة، لأن خدمات أحدها يمكن أن تحل محل خدمات الوسائل الأخرى لتؤدي نفس الدور والهدف، وهكذا الحال مع سلعتي الشاي والقهوة .. الخ، وبالتالي فإن زيادة استهلاك أحدها لا بد أن يؤدي إلى انخفاض استهلاك السلع والخدمات الأخرى المتنافسة معها، هذا في ظل ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك، وتتوقف حدة العلاقة التنافسية بين السلع والخدمات المتنافسة، على مدى تماثل السلعتين أو الخدمتين من وجهة نظر المستهلك، وصلاحيتهما لأن تحل إحداها محل الأخرى.

أما السلع والخدمات المتكاملة فهي تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا لإشباع نفس الحاجة، مثل شرب الشاي يحتاج إلى السكر لإشباع الحاجة إلى مشروب منعش، وكذلك السيارة تحتاج إلى البنزين لإشباع حاجة الإنسان إلى التنقل، كذلك الورق والقلم .. الخ. وبالتالي فإن زيادة استهلاك أحدها فإنه يؤدي إلى زيادة استهلاك السلع أو الخدمات المتكاملة معها، وتتوقف قوة العلاقة التكاملية على مدى ضرورة هذه السلع والخدمات.

- **السلع والخدمات الضرورية والكمالية :**

تعتبر السلع والخدمات الضرورية هي تلك التي تشبع الحاجات الأساسية والملحة، كالحاجة إلى الغذاء اللازم للحفاظ على حياة الإنسان، والحاجة إلى ذلك القدر من المنسوجات اللازمة لحماية جسده من قسوة البرد، أما السلع والخدمات الكمالية فهي تلك التي تشبع حاجات أقل إلحاحا، والتفرقة بين هذين النوعين هي مسألة نسبية، فما يعد سلعة كمالية في وقت ما أو مكان محدد، أو بالنسبة لشخص معين قد يعتبر سلعة ضرورية في وقت آخر أو مكان آخر أو بالنسبة لشخص آخر والعكس صحيح.

2 - 3 خصائص الموارد الاقتصادية :

تتصف الموارد الاقتصادية ببعض السمات والخصائص المعينة التي تميزها عن غيرها من الموارد، والتي جعلتها محل اهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديين، يمكن ذكرها فيما يلي :

- الندرة النسبية :

المورد يكون اقتصاديا إذا كان متاحا بكميات محدودة غير كافية لإشباع كل حاجات الأفراد في المجتمع، أي أنه نادر بالنسبة للحاجات الكثيرة التي يمكن أن يتم إشباعها عن طريق استخدامه، مثال ذلك نجد الآلات والأجهزة، المواد الأولية، الطاقة المحركة، المنتجات الزراعية والصناعية .. الخ، والمعيار الذي تقاس بد الندرة أو الوفرة هو إمكانية الحصول على المورد اللازم لإشباع الحاجة عن طريق دفع ثمن أو دفع مقابل، فالمورد يكون حرا إذا كان يمكن الحصول عليه دون دفع ثمن أو مقابل لذلك كالهواء، وأشعة الشمس .. الخ، وعلى العكس من ذلك، يكون المورد اقتصاديا أي نادرا إذا كان الحصول عليه لإشباع حاجة معينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يقتضي أن يدفع له ثمن أو مقابل. ويترتب على هذا التمييز ما يلي:

- إن التفرقة بين الموارد الاقتصادية والحرة ليست ذات طبيعة جامدة غير متغيرة، أي أنها ليست تفرقة

مطلقة ذلك أن ذات المورد قد يعتبر حرا في ظل ظروف مكانية وزمانية معينة، ثم يصبح موردا اقتصاديا في ظل ظروف أخرى، فالماء قد يكون سلعة حرة لسكان وادي النيل، بينما يعد موردا اقتصاديا للقاطنين في الصحاري، كما أنه يعد موردا حرا في موسم الأمطار، بينما يعد موردا

اقتصاديا في غير ذلك من الأوقات .. وهكذا.

- أن ندرة الموارد الاقتصادية، تحتم اختيار أنواع الحاجات ذات الأولوية في الإشباع، وكذلك تحديد مدى ودرجة هذا الإشباع، مما يعني التضحية بإشباع كافة الحاجات الأخرى غير المختارة .
- رورة الاقتصاد في استعمال أو استخدام الموارد الاقتصادية بسبب ندرتها وعدم كفايتها.

- أن تكون نافعة :

أي قابلة لإشباع حاجات إنسانية سواء بطريقة مباشرة كأموال الاستهلاك أو بطريقة غير مباشرة كأموال الإنتاج، فالمنفعة خاصية في المال تجعل استعماله يزيل الإحساس بالألم ويولد الإحساس باللذة، فالمنفعة إذا ليست خاصية مادية في المال ولكنها علاقة بين المال والحاجة. ويكفي الاعتبار المال نافعا أن يكون مرغوبا فيها. كذلك منفعة المال ليست صفة مطلقة تتوفر فيه لمجرد مميزات طبيعية، بل تتوقف على ظروف الحال، فقد يوجد ذهب أو نفط مثلا في جوف الأرض ومع ذلك لا تسمح الظروف الفنية السائدة باستغلاله استغلالا اقتصاديا، الأمر الذي يرفع صفة المال عن مثل هذه الثروة الجوفية.

- قابلية الموارد للإحلال :

حيث تقبل الأموال الاقتصادية عادة للإحلال محل بعضها البعض إحلالا كاملا أو جزئيا، فالأموال الاقتصادية تنافس بعضها البعض إلى حد بعيد سواء بالنسبة لطلب المستهلكين حيث تتنافس وتتزاحم الأموال الاستهلاكية على دخل المستهلك، فمن الممكن إحلال الشاي مكان القهوة لتحقيق نفس الإشباع، أو لحم الدجاج أو السمك محل لحم الخروف لتحقيق نفس الرغبة، وكذلك الأموال الإنتاجية قد

تحل محل بعضها البعض وتتنافس فيما بينها على طلب المنتجين ومثال ذلك إحلال اليد العاملة محل الآلات أو العكس في الحصول على ذات المنتجات وتحقيق نفس الهدف.

- قابلية الموارد للتكامل :

من المشاهد أن أغلب الموارد الاقتصادية تكمل بعضها البعض، إذ نادرا جدا أن يكون لمورد معين منفعة في ذاته مستقلة وبعيدة عن حاجته للموارد الأخرى، وقد يكون هذا التكامل أفقيا مثال ذلك السيارة والبنزين، القلم والورق، الشاي والسكر .. الخ، أو قد يكون رأسيا بمعنى أن موردا معينا يساهم في إيجاد موارد أخرى، كالقطن في الغزل، والغزل في المنسوجات .. الخ.

- قابلية الموارد للاستخدام في أوجه مختلفة :

إن الموارد الاقتصادية تتميز بقدرتها على استخدامها في أوجه متعددة ومختلفة، فالعمل كمورد قادر على إنتاج منتجات لا حصر لها، والأرض كمورد يمكنها أن ينتج العديد من المحاصيل الزراعية، وأن تقام عليها شتى أنواع المباني والمنشآت، وقد نشرب عصير القصب أو نصنع منه السكر، وقد نستخدم اللبن في صنع الزبدة أو الجبن وهكذا الحال مع بقية الموارد الاقتصادية.

إن هذه الميزة للموارد الاقتصادية، تحتم على مستخدمها ضرورة الاختيار بين الأوجه المختلفة التي يمكن له استخدام فيها نفس المورد، أي اختيار وبشكل محدد أنواع المنتجات وكمياتها التي ستخصص هذه الموارد لإنتاجها، ذلك أنه من الاستحالة استخدام نفس الكمية المتاحة من المورد الاقتصادي استخدامين معا في وقت واحد.

رابعا : الإنتاج والإنتاجية

في ظل سعي الإنسان والمجتمع إلى حل المشكلة الاقتصادية، فإنه يترتب عليهم القيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وذلك بداية من بذل الجهد والعمل على تحويل الموارد عديمة أو قليلة النفع، إلى سلع نافعة قادرة على إشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع، حيث تسمى هذه العملية ب "الإنتاج".

1- مفهوم الإنتاج :

تعددت واختلفت المفاهيم المقدمة حول الإنتاج، وذلك باختلاف المدارس الاقتصادية، واختلاف توجهاتها، والوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد في كل عصر من عصور تلك المدارس، فأصحاب المدرسة الطبيعية نظروا للإنتاج على أنه "كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، بأن يضيف مقدارا من الموارد أكثر من تلك التي بذلك في الإنتاج" ، وانطلاقا من ذلك ذهبوا إلى أن الزارعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعتبر نشاطا منتجا، وهو وحده الذي يخلق الثروة، وذلك لأن النشاط الزراعي حسبهم هو وحده الذي يؤدي إلى أن يحصل المزارع على كمية من الموارد أكبر من كمية الموارد المستخدمة في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية.

ولكن ذهب الفكر الاقتصادي الحديث إلى اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما ظن الأولون، وإنما هو " خلق المنفعة، أو إضافة منفعة جديدة ". وعليه فإن كل زيادة في قدرة الأشياء على إشباع حاجات الأفراد تعتبر إنتاجا، مما أعطى للثروة معنى أوسع، بحيث أصبحت تشمل الأموال المادية والأموال غير المادية، وهذه أسماها (جان با تست ساي) بالخدمات.

وهذا يفهم بأن اصطلاح الإنتاج، يمكن أن يطلق على ما يلي: -

- تلك العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما (المنفعة الشكلية)؛
- عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان تزيد فيه المنفعة دون تغير شكله (المنفعة المكانية)؛
- عمليات التخزين، حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة (المنفعة الزمنية)؛
- كل صور الإنتاج "غير المادي" التي يطلق عليها اسم الخدمات.

وللإنتاج عدة معاني ومفاهيم مختلفة تختلف بحسب الفكرة التي يدور حولها كل مفهوم، يمكن عرض هذه المفاهيم، فيما يلي :

1 - 1 المفهوم الفني للإنتاج (فكرة التحويل):

الإنتاج بالمعنى الفني يعني مجموعة عمليات التحويل التي يقوم بها المنتج بغرض تحقيق منفعة معينة، وتسمى هذه العمليات بفنون الإنتاج. وتتم أولا من خلال تكامل واندماج بعض السلع فيما بينها بحيث تفقد ذاتيتها وخصائصها، وهذه السلع ذات طبيعة خاصة تسمى بعناصر الإنتاج (المدخلات)، ثم ثانيا تتولد منها سلع وخدمات تامة الصنع لها ذاتية وخصائص جديدة تميزها كليا أو جزئيا عن عناصر الإنتاج المشاركة في إنتاجها وتعرف هذه باسم المنتجات (المخرجات). هذا جانب من جوانب عملية التحويل، لكن من جانب آخر قد يقتصر الإنتاج بهذا المعنى على مجرد زيادة المنفعة، إما عن طريق التخزين، الحفظ، النقل والتوزيع، وهنا لا نكون أمام سلع جديدة ذات خصائص جديدة.

1 - 2 المفهوم الاقتصادي للإنتاج (فكرة القيمة) :

الإنتاج بالمعنى الاقتصادي يرتبط بفكرة القيمة، باعتبار أن القيمة هي التعبير المباشر عن التقدير الاقتصادي، فجميع علاقات الإنتاج تخضع في النهاية لاعتبارات الأثمان والنفقات وظروف السوق ..

الخ، فتفضيل منتج ما، لإنتاج سلعة معينة دون الأخرى، يرجع إلى المقارنة النسبية بين النفقات والعائد لكل منهما، مع افتراض ملائمة الظروف لإنتاج كلتا السلعتين، وكذلك بالنسبة لتفضيل فن إنتاجي معين الأسلوب كثيف العمالة أو كثيف رأس المال)، يقوم على المقارنة النسبية لأثمان عنصري العمل ورأس المال في سوق عناصر الإنتاج، بالإضافة أن الكثير من الاختراعات وإن كانت ممكنة من الناحية الفنية، قد لا تجد لها تطبيقا من الناحية الفعلية، إلا إذا توفرت لها الظروف والشروط الاقتصادية المناسبة من حيث توفر الطلب عليها وتناسب الأسعار والنفقات وملائمة ذلك في الزمان والمكان.

ويرجع ذلك، إلى فكرة تعظيم الأرباح، فالمنتج يسعى من خلال عملية الإنتاج إلى تحقيق أقصى حد من الإيرادات أو الثمن من جهة، وتحقيق أدنى حد من النفقات والتكاليف من جهة أخرى، فمراحل وقرارات الإنتاج المختلفة، من بداية الدخول إلى سوق عناصر الإنتاج كمشتر، إلى عملية الإنتاج بمراحلها، ثم إلى غاية تسويق الإنتاج، تدور كلها حول الغاية من النشاط الاقتصادي وهو تحقيق أقصى ربح ممكن.

1 - 3 المفهوم الاجتماعي للإنتاج (فكرة الهدف الاجتماعي) :

الإنتاج بالمعنى الاجتماعي، يقصد به " تلك العلاقة الاجتماعية التي تحكم عملية تحويل مكنونات الطبيعة من صور أولية قابلة للإشباع الى صورة نهائية يمكنها تحقيق الإشباع ". إن العلاقات الاجتماعية التي قد تظهر لنا بصدد الإنتاج، قد تكون علاقة تعاون بين أفراد المجتمع، وقد تكون علاقات صراع بينهم، جوهرها اقتسام الثمار، وتحقيق البقاء للنوع، الأمر الذي يترتب عليه استحالة الفصل بين الإنتاج وقوى الإنتاج من آلات أو أجهزة أو اختراع أو مواد أولية أو عمل مباشر، فهذه القوى يمتلكها الإنسان ويستخدمها للتأثير على الطبيعة، وفي ظل ذلك يظهر التخصيص، وتقسيم العمل والتعاون والعلاقة بين الفرد والآلة، والفرد والبيئة، كما تظهر العديد من المشاكل كالبطالة والتشغيل والتوزيع والجودة .. الخ.

إن الإنتاج الخاص يتم بقصد تحقيق الربح الذي تحكمه قوى العرض والطلب دون مراعاة للمصالح الاجتماعية، فإن الإنتاج الاجتماعي يقوده إشباع الحاجات الاجتماعية والعامة وعدالة الإشباع، بغض النظر عن تحقيق الربح من عدمه، فالاقتصاد الذي يعاني من البطالة مثلا، يسعى وفقا للإنتاج بالمعنى الاجتماعي إلى تخفيض معدلات البطالة (هدف اجتماعي) فيقوم بالأنشطة التي تطلب أكبر قدر ممكن من العمالة متجاوزا عن معدلات الربح التي يمكن أن تحققها الأنشطة الأخرى، وبذلك فالهدف الاجتماعي يكون له السبق على الهدف الاقتصادي، نظرا للآثار الاجتماعية الخطيرة التي يمكن أن تواجه هذا المجتمع إذا تفاقمت مشكلة البطالة، والتي تنعكس بدورها على النشاط الاقتصادي. وما يمكن قوله أن أي سياسة اقتصادية إنتاجية لا بد أن تكون شاملة لكل المفاهيم الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

1 - 4 المفهوم المحاسبي للإنتاج (فكرة القيمة المضافة) :

الإنتاج بالمعنى المحاسبي هو عملية إحصاء السلع والخدمات الجديدة، أي إضافة هامش جديد أو ما يسمى بالقيمة المضافة، هذا لأن كل مشروع في الغالب يعتمد على مخرجات المشروع الآخر في العملية الإنتاجية، فما يعتبر منتجات لبعض المشروعات يعد عناصر إنتاج بالنسبة لبعض المشروعات الأخرى، وبالتالي فإن إنتاج سلعة لا يتحقق إلا إذا وضعت تحت تصرف المستهلك النهائي. ولتجنب الازدواج الضريبي بين المشروعات فإن تقدير الناتج يخضع للقيمة المضافة، أي الاقتصار على ما يضيفه المشروع إلى قيمة السلعة، فالمشروع يقوم بتحويل المواد الأولية إلى سلع نصف مصنعة، ثم إلى سلع تامة الصنع .. وخلال عملية التحويل هذه يضيف كل مشروع إلى قيمة الإنتاج بقدر ما يضيفه إلى السلعة في اتجاهها نحو السوق النهائي أي المستهلك النهائي.

2- عناصر الإنتاج :

إن الإنتاج مهما كان المعنى المعطى له، فإنه لا يتحقق إلا بتوافر عناصر متنوعة ومجتمعة، تسمى بعناصر الإنتاج (عوامل الإنتاج)، ويقصد بها تلك الموارد الاقتصادية التي يستخدمها المجتمع من أجل إيجاد ما يحتاج إليه من منتجات السلع والخدمات)، وقد تطورت هذه العناصر مع تطور الفكر الاقتصادي، وكذا النظم الاقتصادية عبر الزمن، ففي النظم الاقتصادية القديمة ظلت عوامل الإنتاج متمثلة في عنصرين هما الموارد الطبيعية (الأرض) والموارد البشرية (العمل)، وذلك لسيادة الإنتاج الزراعي مع النشاط الحرفي، وذلك ما كانوا يحتاجونه في نشاطهم مع بعض الأدوات اليدوية التقليدية البسيطة.

وبعد اكتمال الرأسمالية الناشئة في نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م، غيرت الثورة الصناعية نظام الإنتاج، وأصبحت السيادة للإنتاج الصناعي، وظهر رأس المال كعنصر أساسي في العملية الإنتاجية، وهذا إلى جانب كل من عنصر الأرض (الموارد الطبيعة) وعنصر العمل الموارد البشرية)، ومع التطور والتوسع للمشروعات الإنتاجية، تولدت الحاجة إلى من يشرف ويدير تلك العناصر الثلاثة مجتمعة، لاستخدامها بشكل أفضل وأمثل يهدف تحقيق أكبر عائد ممكن منها، وهذا ما يسمى ب " المنظم "، وهكذا أصبح يكون التنظيم العنصر الرابع من عناصر الإنتاج إلى جانب كل من الأرض، العمل ورأس المال.
وفيما يلي سنحاول أن نتناول كل عنصر بشيء من التفصيل :

2 - 1 الأرض (الموارد الطبيعية) :

يعتبر عنصر الأرض من أقدم عناصر الإنتاج استخداما في تحقيق إشباع حاجات الأفراد والمجتمعات، والأرض في الاستخدام الشائع يقصد بها ذلك الجزء اليابس من الكرة الأرضية، أما في إطار علم الاقتصاد فمعناها أوسع من ذلك، حيث تشمل كل ما ليس للإنسان دخل في إيجاده، أي تشمل كل ما أوجده الله تعالى وسخره للإنسان، من سطح الأرض، وما فوقها من ثروة نباتية وحيوانية، وما في باطنها من ثروة معدنية، وكذلك ما تحمله من ثروة مائية كالبحار والأنهار والمحيطات وما في أعماقها من ثروة سمكية .. الخ، وللتوضيح أكثر، يمكن تقسيم هذه الموارد إلى ثلاثة أنواع :

- **المواد الأولية :**

ويقصد بهذه المواد الأولية تلك الموارد التي تقدمها لنا الطبيعة، دون أن تصلح للاستهلاك المباشر بل تحتاج إلى تدخل الإنسان ليجعلها صالحة أو أكثر صلاحية لإشباع الحاجات. وذلك من خلال جمعها أوفصلها أو استخراجها تمهيدا للاستفادة منها، مثال ذلك الكائنات الحية والنباتات التي توجد في أعماق البحار والأنهار، الأحجار والمعادن في جوف الأرض، الأشجار النباتية في الغابات وما عليها من ثمار (التي نبتت دون تدخل الإنسان) .. الخ.

- **القوى المحركة :**

تعتبر القوى المحركة من بين الموارد التي تقدمها لنا الطبيعة، التي تساهم بشكل فعال في الإنتاج، وذلك باستخدامها من طرف الإنسان لتحريك وتشغيل مختلف الآلات والأدوات المستخدمة في العملية الإنتاجية، فقد استخدمت قوة الرياح في إدارة طواحين الهواء وتسيير السفن الشراعية في البحار والأنهار ، كما تستخدم حاليا قوة اندفاع المياه وكذلك أشعة الشمس في توليد الكهرباء .. الخ.

- **سطح الأرض :**

وهي أكثر الموارد الطبيعية ضرورة، إذ لا يتصور وجود الإنتاج دون وجود مكان يتم فيه، فهي تستخدم في الإنتاج الزراعي، مراعي لتربية الماشية، تقام عليها المصانع والمتاجر، ويمد عليها الخطوط الحديدية، وتنشأ الموانئ والمطارات والطرقات لتسيير سبل النقل .. الخ.

وتتميز الموارد الطبيعية بأنواعها المذكورة سابقا، وبصفة خاصة سطح الأرض بعدد من الخصائص تميزها عن عناصر الإنتاج الأخرى، ومن أبرزها هذه الخصائص ما يلي :

- إنتاجيتها تتوقف على عوامل طبيعية مثل الخصوبة، المناخ، الموقع الجغرافي، ندرة أو وفرة ما تحتويه من ثروات، وعوامل اقتصادية مثل استخدام المخصبات، وسائل مكافحة الآفات، تقدم وسائل الري والصرف .. الخ.

- الثبات النسبي لكمية الموارد الطبيعية وهذا على خلاف عوامل الإنتاج الأخرى، فالملاحظ أن ما يعد موردا طبيعيا بالمعنى الدقيق لا يمكن تغيير كميته، أو على الأقل لا يمكن تغيير هذه الكمية بنفس القدر أو في نفس الفترة كما هو الحال بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال، وإن حصل فإنه يتطلب فترة زمنية طويلة جدا، ويكاد يكون لا يذكر بالنسبة لما هو متاح منها من قبل. فالأرض مثلا وإن أمكن فعلا اكتساب مساحات جديدة عن طريق تحفيف البحيرات أو غزو البحار فإن هذه المساحات تعتبر ضئيلة جدا بالنسبة للمساحة الكلية للأرض.

- عدم تجانس طبيعتها حيث توجد أراضي صحراوية وأخرى زراعية قديمة، أراضي الهضاب وأراضي الوديان، الأراضي البكر حديثة العهد، الأراضي القابلة للزراعة بعد الإعداد والاستصلاح ..الخ، من حيث الخصوبة هناك المرتفعة، المتوسطة والضعيفة.

- عدم تحمل المجتمع ككل نفقات إنتاج الموارد الطبيعية، فعلى خلاف العوامل الأخرى للإنتاج، نجد أن الأرض وما تحمله من خيرات وثروات هي هبة من الله سبحانه وتعالى سخرها لمنفعتهم، وعلى ذلك فإن المجتمع في الجملة لم يتحمل أية نفقات في سبيل إيجاد هذه الموارد من العدم. وبالتالي هذه الخاصية تعطي للمجتمع ميزة استخدام هذه الموارد وبشكل دائم مهما كان عائدها ولو قليلا.

2 - 2 العمل (الموارد البشرية) :

يعتبر العمل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية، بل هو المحرك لباقي عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال، فمن دونه يصعب الحصول على خيرات وثروات الأرض، وكذلك استغلال رأس المال، ويقصد بالعمل " ذلك الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان فكريا أو عضليا ويهدف إلى خلق المنفعة أو زيادتها "، ويترتب على هذا التعريف استبعاد المجهودات الإنسانية التي لا تهدف إلى خلق المنتجات من سلع وخدمات، مثل ممارسة الهوايات الرياضية، السباحة، السياحة، وعمل ربات البيوت في منازلهن .. الخ. ويمكن هنا التمييز بين مظهرين لعنصر العمل في المجتمعات الاقتصادية، وهما المظهر الكمي والمظهر النوعي، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:

- **المظهر الكمي للعمل :**

والمقصود بالمظهر الكمي للعمل، هو حجم القوة العاملة في المجتمع، وهي الفئة القادرة على إعالة نفسها أو إعالة الآخرين، وهم الذين تتراوح أعمارهم عادة بين 15 و64 سنة، ويلاحظ أن حجم القوة العاملة في أي مجتمع تتأثر بحجم عدد السكان فيه وتطور هذا العدد، إلا أن ذلك لا يعني وعلى نحو مطلق أن العلاقة دائما طردية، ذلك أن كل السكان هم مستهلكون، ولكنهم ليسوا جميعا منتجين. ومن العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر في حجم القوة العاملة في المجتمع هو اتجاه معدلات المواليد، التغير في فترة الحياة المتوقعة، الهجرة الخارجية، مدى مساهمة النساء في العمل.

- **المظهر النوعي للعمل :**

ويقصد به الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل، ويعتبر الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدراسات التحليلية في تحليلها للعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاج وتقليل نفقاته، وهي كذلك أيضا بالنسبة لأية دراسة السلوك أصحاب المشروعات أو المنظمين في تطلعهم إلى الإنتاج بأدنى نفقة لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويتحقق ذلك من خلال رفع إنتاجية العمل، أي زيادة قدرة وحدة العمل على تحقيق ناتج أكبر في نفس الوقت أو في وقت أقل دون حدوث أي نقص في نوعية العمل.

ويشير الاتجاه الحديث في اقتصاديات العمل إلى تأثر الكفاءة الإنتاجية للعمل بعدد كبير من العوامل منها الصفات الموروثة والمكتسبة، الظروف المناخية والطبيعية، تثقيف العمال وتعليمهم وتدريبهم وتكوينهم حرية اختيار المهنة أو الحرفة، المستوى الأخلاقي للعمال، المستوى المعيشي، الحالة الصحية للعمال، مناخ العمل، محيط العمل، نوع وكمية الآلات والأدوات والأجهزة المستخدمة .. الخ.

2 - 3 (رأس المال والموارد المادية) :

يعرف رأس المال من الناحية الاقتصادية بأنه جميع تلك العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان، وذلك بهدف استعمالها واستخدامها في عمليات إنتاجية لاحقة، ويمكن هنا التمييز بين نوعين من رأس المال وهما رأس المال الثابت ورأس المال المتداول، ويقصد بالأول مجموعة الأموال التي تم إنتاجها لتستخدم في إنتاج أموال أخرى تشبع حاجات الإنتاج والاستهلاك، وهو يتميز بالثبات والدوام في العملية الإنتاجية، أي أنه يستعمل لأكثر من مرة ولفترة طويلة دون أن تتغير طبيعته وهيكله. أما النوع الثاني والذي يتمثل في الأموال الوسيطة التي تدخل في عملية الإنتاج، ويتميز بالقابلية للاستهلاك بمجرد استخدامه في المرة الأولى، وبذلك تتغير طبيعته وتختلف صورته بعد دخوله في عملية الإنتاج عنها قبل ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أنواع أخرى لرأس المال، يمكن توضيح بعضها فيما يلي :

- **رأس المال العام والخاص :**

يتمثل رأس المال العام في مكونات البنية الأساسية للمجتمع أو الاقتصاد الوطني، وهو عبارة عن رؤوس الأموال التي يمتلكها أفراد المجتمع ملكية جماعية، مثل الطرقات، الموانئ ومنشآت المرافق العامة .. الخ، وهي في خدمة جميع الأفراد، وتتكفل الدولة بتكوين هذا النوع من رأس المال. أما رأس المال الخاص وهي تتمثل في الأصول الإنتاجية الثابتة أو المتداولة التي يمتلكها الأفراد أو القطاع الخاص ملكية خاصة.

- **رأس المال القانوني والمحاسبي :**

يتمثل رأس المال القانوني في جميع الحقوق التي يتم تقريرها قانونا للشخص على بعض القيم أو الأوراق، وبمقتضاها يمكنه أن يحصل على دخل منها دون قيامه بعمل حال من أجل ذلك، كالأسهم والسندات، ويركز هذا المفهوم على الحقوق وليس على الأموال نفسها، ومنها الحق في الحصول على دخل الحق في الملكية .. الخ. أما بالنسبة لرأس المال المحاسبي ويقصد به مجموعة القيم النقدية التي يتكفل حساب استهلاك الأصول الإنتاجية بإبقائها على ما هي عليه دون نقصان، أو هو القيمة النقدية لمحموع أموال مشروع من المشاريع بما في ذلك قيمة الاستهلاك السنوي للعناصر الثابتة الداخلة في المشروع، والتي هي عرضة لانخفاض قيمتها على مر الزمن ونتيجة للاستخدام.

- **رأس المال الوطني والأجنبي :**

رأس المال الوطني هو رأس المال الذي يأتي ويتكون من المصادر الداخلية سواء كان من القطاع الخاص (الأفراد) أو من القطاع العام (الدولة)، أما بالنسبة لرأس المال الأجنبي فإنه ذلك الذي يتكون ويأتي من المصادر الخارجية الأجنبية سواء كان كذلك من القطاع الخاص أو من القطاع العام.

2 - 4 التنظيم :

تهدف عملية التنظيم إلى المزج والتأليف والتنسيق بين عناصر الإنتاج الثلاثة: الأرض، العمل ورأس المال، في شكل علاقة منظمة من أجل إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصادية، ويعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج وخاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية وتطورها وظهور الحاجة الملحة للشخص الذي يملك القدرات الكافية على إدارة تلك الموارد في سبيل تحقيق الفوائد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام، والمنظم قد يكون شخصا واحدا في المشروع الفردي، أو جماعة من الأشخاص في المشروعات الكبرى، وهو الذي يتحمل المخاطر كما يتمتع بالمغانم (الربح)، وللمنظم عدة وظائف ومهام يمكن إبرازها فيما يلي :

- تحديد موقع المشروع وشكله وحجمه.
- رسم السياسات الاقتصادية للمشروع، والإشراف على تنفيذها.
- الجمع والتنسيق بين عناصر الإنتاج الثلاثة الأرض، العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية، وتكوين علاقة جيدة مع الأفراد داخل المشروع، وخلق بيئة ملائمة لهم لتقديم أفضل الأداء.
- تكوين علاقات جيدة مع مختلف المتغيرات المشكلة للبيئة الخارجية للمؤسسة، خاصة ذات التأثير في أداء ونشاط المؤسسة، وكذلك مع مختلف مكونات النشاط الاقتصادي في المجتمع.
- تحديد الحاجات الاقتصادية اللازمة للإشباع، ومن ثم رسم خطط الإنتاج وذلك بتحديد كميات الإنتاج المطلوبة، مع تحديد الكميات والأنواع من كل عنصر من عناصر الإنتاج، والأسلوب الفني الذي يحقق له حجم الإنتاج المحدد بأقل تكلفة.
- كما يهتم ويعمل على التجديد والابتكار داخل العملية الإنتاجية، وذلك من خلال إدخال طرق وأساليب جديدة للإنتاج مع تطوير ما هو موجود، اكتشاف أسواق جديدة مع إدخال سلع جديدة، العمل بالأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير والتسويق .. الخ.
- العمل على رفع إنتاجية العامل إلى مستويات عالية، من خلال توفير الآلات والتجهيزات الفنية مع تكوين العمال على استعمالها، تقسيم العمل والاعتماد على مبدأ التخصص في ذلك، الرقابة الفعالة والمستمرة على العملية الإنتاجية، الاهتمام بالجانب الإنساني والاجتماعي للعامل، إقامة الدورات التدريبية والتكوينية المهنية والفنية للعمال، وضع نظام فعال للحوافز .. الخ.

3- أهمية الإنتاج :

يعتبر الإنتاج مؤشرا هام يستدل من خلاله على درجة التطور والتقدم الذي يحظى به الاقتصاد الوطني لأي بلد معين، ولذا فإن الإنتاج ذات أثر كبير في التطور الاقتصادي للبلد المعني، ويعتبر هدفا تسعى إليه كل البلدان على مختلف مستواها الاقتصادي المتقدم والنامي على حد سواء، ويعتبر الإنتاج عصب الحياة للبلدان المختلفة وتزداد أهميته في البلدان التي يتسم اقتصادها بندرة عناصر الإنتاج سواء كانت مادية أو بشرية. الأمر الذي يحدوا بها إلى تحسين واستغلال المتاح لديها بالشكل الذي يحقق لها عائدا استثماريا مقبولا. إن زيادة الإنتاج تؤدي إلى :

- **الإنتاج وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية :**

إن الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة، كالحاجة إلى الطعام والحاجة إلى الشراب والحاجة إلى الملبس والحاجة إلى المسكن والحاجة إلى العلاج والحاجة إلى التعليم .. الخ، والإنسان لا يستطيع أن يجد إشباع مباشر لهذه الحاجات من الطبيعة وبدون تدخله، بل الأمر يحتاج إلى قيام الإنسان ببذل مجهود وتقديم عمل، يؤدي إلى إيجاد سلع وخدمات بقصد إشباع حاجاته المختلفة، ويطلق على هذا الأمر الإنتاج وعلى ذلك تبدو أهمية الإنتاج كوسيلة ضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية فبدون الإنتاج

لا يستطيع المجتمع أن يشبع حاجاته المختلفة.

- **الإنتاج مصدر للدخول :**

إن الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع مهما كانت أعمالهم ووظائفهم في المجتمع، مصدرها الأساسي هو الإنتاج، فعناصر الإنتاج التي تتفاعل في العملية الإنتاجية، يحصلون أصحابها على هذا الإنتاج كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث يحصل صاحب عنصر الموارد الطبيعية على ريع، وصاحب عنصر العمل على أجر، وصاحب عنصر رأس المال على فائدة، وعنصر التنظيم فإن

مقابله هو الربح.

- **مواجهة التضخم:**

بالرغم من أن زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد ترجع إلى مجموعة من العوامل المتصلة. إلا أن كثيرا من الاقتصاديين يوافقون على أن نقص النمو في الإنتاج يساهم في زيادة التضخم. خاصة عندما يقابله طلب على السلع والخدمات ويكون مرتفع جدا، لهذا فإن الطريق لمواجهة التضخم هو العمل على زيادة الإنتاج.

- **تحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة والتوظيف :**

لقد أظهرت الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في الإنتاج، تتمتع بمستوى معيشة مرتفع، ذلك أن الحركية والنشاط والزيادة في الإنتاج، تتيح فرص عمل جديدة

التوظيف)، وبدخول محترمة، في مقابل ذلك يكون للفرد كل الخيارات والبدائل في المعروض من السلع والخدمات كما ونوعا، وبأسعار مقبولة.

- **تحقيق القوة الاقتصادية :**

بالإضافة إلى عوامل أخرى فإن قوة الاقتصاد تعتمد بالدرجة الأولى على مستوى معدل النمو في الإنتاج، ذلك أن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى التقليل من حجم الواردات، بل أن ما كان يستورد قبل ذلك سيكون متاحا في السوق الداخلية وبأسعار أقل، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع في معدل نمو الإنتاج يؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات، ومنها إلى الآثار الإيجابية المترتبة من ذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

- **تحقيق القوة السياسية :**

عندما تكون إحدى الدول قوية اقتصاديا (والقوة الاقتصادية تأتي من قوة الإنتاج)، يكون لديها عامل قوي وأساسي للحفاظ على السيادة الوطنية أولا، ولتكوين القوة السياسية على مستوى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ثانيا، فتحسين الإنتاجية ليس مطلب فقط لزيادة مستوى المعيشة ولكنه هام لضمان الأمن الوطني للدولة. ذلك أن الدولة غير المنتجة بما يكفي للوفاء بالمنتجات الضرورية، ما يعني اعتمادها

لتوفير ذلك على الدول الأجنبية، وكلما زاد الاعتماد في ذلك على العالم الخارجي زادت تبعيتها لهذه الدول، وفقدت سيادتها وقوتها السياسية.